

اصلاح الضريبة من اجل ميثاق للمواطنة

لماذا هذا النص :

بمناسبة تنظيم المناظرة الوطنية للإصلاح الضريبي, نتقدم نحن حركتي "وضوح- طموح - شجاعة " و "انفاس من اجل الديمقراطية", بمساهمتنا في النقاش العمومي, تمثلا منا لحقنا و واجبنا كمواطنين في الاقتراح و المشاركة في الحياة العامة.

ان القوانين المغربية قيد تطورت نحو ارساء الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و اعلان الطابع الاجتماعي للدولة, في حين ان الممارسة السياسية لا تسمح دائما ب بروز عقيدة اجتماعية مغربية و تطبيقها عبر سياسات واضحة و فعالة. من هنا فان المسؤولية تقع على عاتق الطبقة السياسية من اجل طرح رؤى و مشاريع قادرة على خفض الفوارق الاجتماعية و على وضع المغرب على سكة التنمية الاقتصادية.

الضريبة : اشكالية تستلزم ان تطرح بشكل جيد :

الضريبة كاداة في خدمة مشروع مجتمعي.

يتوفر المغرب على مؤهلات هامة : ساكنة دينامية و هيكل اسري متطور و خيارات اقتصادية و مؤهلات اخرى تسمح له بالاقلاع الاقتصادي. في نفس الوقت, يسجل المغرب نقائص اجتماعية منكسة و فوارق في الدخل و في الجغرافيا ما فتئت من تنقيطه في سلم التنمية البشرية المنشور من طرف برنامج الامم المتحدة للتنمية, بسبب %تتقوى. فقد المغرب 30 الفوارق, و خصوصا تلك المتعلقة بالولوج الى خدمات الصحة و التربية.

يجب التذكير هنا ان النقاش حول الضريبة يفتح في وضع ماکرو اقتصادي صعب, موسوم بالازمة العالمية و نقائص الاصلاحات البنوية. ان العجز العمومي سيكون في حدود 8 بالمائة و سيضع المالية العمومية في وضعية قلق.

ان العشرية القادمة ستكون فرصة للانتقال الديموقراطي و التنمية الاقتصادية ان هيأت بشكل جيد, و في نفس الوقت ستكون في مواجهة رهانات بنوية مرتبطة بالعولمة و بالانتقال الديموغرافي.

ان المغرب قد اختار بوضوح ان يفتح اقتصاده على التجارة العالمية و ذلك بانضمامه الى العديد من اتفاقات التبادل الحر. ان نموذج التنمية سيكون دائما مهزوزا مادام لن يجد طريقه الى التنافسية من اجل جلب الاستثمارات و لم يعوض بعض استيراداته بالتصنيع المحلي و لم يضع نفسه بوضوح في خانة مصدرة بقيمة اضافية عالية.

ان الديموغرافيا المغربية, تماما كما هو الحال في سائر الدول العربية, تسجل تحولات عميقة من حيث نسبة الولادة و تغيير الهيكل الاسري. هذا و لن نصل الى مرحلة نضج الانتقال الديموغرافي سوى في حدود سنة 2030 حيث ستستقر البنية الديموغرافية. و في نفس الوقت لا يزال المغرب يسجل تدفقا هاما لطالبي الشغل بالموازاة مع شيخوخة نسبية لسكانته.

و هكذا, ان كان المغرب يسعى الى خفض الفوارق الاجتماعية, فن عليه ان يمتلك الامكانيات المالية بقدر طموحاتنا من اجل :

تحسين منظومة الصحة بالمغرب

اصلاح المدرسة العمومية و كل المنظومة التربوية

اصلاح القضاء

التنافسية الصناعية

الضمان الاجتماعي

اننا في حركتي "وضوح- طموح - شجاعة " و "انفاس من اجل الديمقراطية" نعتبر ان كل هذه الاهداف يمكن بلوغها. علينا ان نرسم الطريق السوي لبلوغها و ان نعمل على تجميع كل الارادات الحسنة.

ان النقاش الحالي حول الضريبة يجب ان يسلط الضوء على انها اداة في خدمة المشروع المجتمعي المنشود.

اصلاح الضريبة من اجل ميثاق للمواطنة

انه على مستوى الضريبة و المالية العمومية بشكل عام نجد ان الثقل الضريبي يستحمله جزء من المواطنين و الفاعلين الاقتصاديين, مما يضيع على الدولة مداخيل هامة تحتاجها و يجعل جزءا من المجتمع تحت وطأة ضغط ضريبي ملحوظ. فبالاضافة الى الابعاء الضريبية, يستحمل جزء من الاسر مصاريف متعلقة بتربية ابنائها و بالصحة و التنقل و الثقافة. ان هذه الاسر في الحقيقة تؤدي ضريبة حقيقية اكبر من الضريبة الاسمية بحيث انها تؤدي بشكل خاص مصاريف خدمات من المفروض ان توفرها الدولة.

ان نفس الوضعية تسجل بالنسبة للضريبة على الشركات حيث ان نسبة ضئيلة من الشركات تساهم في الضريبة بينما الاغلبية تصرح بخسائر دائمة.

انه بالاضافة الى النتائج الاقتصادية السلبية لهاته الاعطاب الضريبية, فان مفهوم المواطنة يضرب في العمق مادامت المساهمة في المجهود الجماعي ليس مشتركا. ان التهرب الضريبي يمكن بان يتماسس مهددا بتقويض الاسس التي يبنى عليها المجتمع.

ان الرهانات الاجتماعية و الاقتصادية لا يمكنها ان تنجح, من اجل تهييء افضل للمستقبل, الا في اطار نفس مواطناتي مسؤول و الذي يقوي التضامن و يفتح الفرص لكل مغربي و يضمن التنمية.

ان مساهمتنا اليوم في هذا النقاش تتمسك بضرورة التعريف بميثاق للمواطنة حول رؤية و مشروع سياسي واضح, ثم بعد ذلك يمكننا ان نجد الامكانيات الضرورية لتمويله, عبر المداخيل الضريبية. انه فيما عدا ذلك يسبق النقاش محدودا في اطار المالية العمومية الحالي حيث يطغى انتصار تقليص المصاريف العمومية على فرص الرفع من المداخيل و التمكن من امكانيات كافية لتمويل طموح.

واقع الحال :

ان مقارنة رقم المداخل الضريبية بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام يبين ان المغرب يبقى ادنى من الدول ذات تقاليد اجتماعية و من بلدان الاتحاد الاوروبي و بعض الدول النامية (البرازيل, تركيا, ...) التي تاخذ اليوم ك نماذج للتنمية. ان مقارنتنا بدول الاتحاد الاوروبي و دول ذات تقاليد اجتماعية (السويد, النرويج, المانيا, فرنسا) ياخذ بعين الاعتبار الوضع المتقدم للمغرب الذي يلزمه ان يؤول الى المعيار الاقتصادي و الاجتماعي لدول الاتحاد من جهة, و من جهة اخرى لكون الدولة تلعب دورا محوريا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في هذه الدول, و هو ما يسعى اليه المغرب في ان يتطور في اطار دولة قوية.

بالمقابل يربنا مثال الدول النامية الطريق الذي يجب ان نسعى اليه و نحدده بالنسبة لوضعنا. ففي حين تمثل نسبة المداخل الضريبية من الناتج الداخلي الخام **41 بالمائة في دول الاتحاد الاوروبي و 35 بالمائة بالبرازيل و تركيا, لا تتعدى هذه النسبة 24 بالمائة بالمغرب.** كما تتسم منظومتنا الضريبية كذلك بكون المداخل ليست حساسة الا بشكل ضعيف بنمو الناتج الداخلي الخام, و هذا ما يبرهن ان المغاربة لا يستفيدون كفاية من السياسات التنموية, على الاقل على مستوى تحسين جودة العيش و الخدمات العمومية. و في حين ان قطاعات كالزراعة و الخدمات تمثل جزءا هاما من الناتج الداخلي الخام فانها لا تساهم الا بشكل ضعيف في المداخل الضريبية, تحت تأثير الاعفاءات المكثفة بدون مردودية اقتصادية او اجتماعية ظاهرة.

ان الاشكال المركزي بالنسبة للضريبة و الذي يسألنا هو تحديد القدرة الضريبية : ما هو مستوى المداخل الضريبية الضروري للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية؟

انه لمن المؤكد ان المستوى الحالي (24 بالمائة من الناتج الداخلي الخام) لا يسمح بتوزيع كافي و لا باستثمار عمومي خلاق للثروات و لا لتطوير الخدمات العمومية و لا لتمويل الصحة العمومية و خصوصا للمسنين و لا لثقافة او تعليم بجودة عالية. فبدون ان نرى المستقبل فان الصعوبات موجودة و المستوى الحالي لا يرقى لتطلعات المواطنين. ان الحفاظ على المستوى الحالي في مواجهة رهانا للمستقبل لن يسمح لاصحاب القرار العمومي أي خيار سوى التخفيض من النفقات. و لنا ان نتساءل باي ثمن سيتم ذلك؟ ان المغرب قد عاش في ماضيه القريب تجربة مؤلمة مماثلة.

اقتراحات و توصيات :

بناء على ما سبق و في اطار رؤيتنا, تسعى رؤيتنا الى بلورة رؤيا لميثاق للمواطنة تتناسس على :

1. الاستثمار في التنمية البشرية عبر التعليم و الصحة و الثقافة .
 2. التضامن و حماية المحتاجين و المهمشين .
 3. العدالة الاجتماعية التي تنبني على مساهمة جميع المواطنين في العبئ الضريبي, كل حسب قدرته الحقيقية .
- ان هذا الطموح يستلزم امكانيات عمومية لتحقيقه, و نعتبر ان قدرة ضريبية كبيرة لا تزال غير مستغلة. في هذا الصدد, و في اطار عدالة اجتماعية و اقتصادية نقترح :

الرفع التدريجي للمداخل الضريبية بنسبة 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. 1.

2. استعمال الضريبة كاداة للقيادة الاقتصادية, من اجل القضاء على الريع و الامتلاكات الغير منتجة (مثلا اراضي حضرية غير مبنية) و توجيه مصادر تمويل الاقتصاد الى قطاعات منتجة للقيمة.
3. التضريب العادل للعمل و لراس المال
4. تحيين الضريبة بالاخذ بعين الاعتبار الحقائق الاجتماعية, عبر ادخال الضريبة الاسرية, و التي تسمح ببعض التخفيضات المرتبطة باقتناء السكن او التعليم او الصحة او الادخار.
5. ارساء الشفافية في المداخل و المصاريف فيما يخص الضريبة و ارساء اسس الحق في الوصول الى المعلومة في حينها.

انه من الضروري, في افق ارساء المواطنة, ان تصبح المساهمة الضريبية عمومية حيث كل مواطن ملزم بالتصريح في اطار ثقافة عامة و شفافية ادارية. ان الخروج عن هذه المسؤولية يعد تهديدا بالنسبة للمجتمع. في هذا الباب نقتراح تقوية الترسانة القانونية من اجل ضمان حقوق المواطنين و تجنب الغش و التهرب الضريبيين.

اننا نعتبر ان المغرب له قدرات هامة في التنمية و التي تستحق ان تستغل من اجل ازدهار اجتماعي و اقتصادي تحت رؤية سياسية واضحة و منسجمة. تعتبر الضريبة حجر الزاوية في هذه الرؤيا. فبالاضافة الى فضائلها الاقتصادية و وظائفها التوزيعية, فانها تسمح اساسا ان تحقق الاجماع حول ميثاق للمواطنة. ان اقتراحاتنا تنبعث من قناعة بانه عبر الضريبة سنمتن ميثاق المواطنة و سنتملك امكانيات تحقيق طموحاتنا.

ملحوظة : سيتم تعميم تقرير مفصل من اجل توضيح كل المعطيات الاقتصادية و التقنية المدرجة في ورقتنا هاته.

Contact :

للاتصال :

(mehdi.taam@gmail.com عن حركة "انفاس للديمقراطية" : مهدي الطعام)

(omar.elhyani@gmail.com عن حركة "وضوح- طموح - شجاعة " : عمر الحياياني)